

نسبة المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع
وان راعى حكم عبارة المصنف بقوله بغير مهلة ونسبة على انه
فات منه فبذلك لا بد منه لا يقولون بهم من مقابلة مع قوله
وتم قبل المهلة لان النطق فليكن من مقابلة الخاص بالعام
قوله مقرونه بجملة اعلم ان الفا، وتم قد يصح ان يترتب
واحد بان يكون المعطوف امرا متندا كان انتهاه فترضي
عن المعطوف عليه واتبداه عقيب بلا مهلة فليكن ان
تعطف بالفا، نظرا الى اتصال ابتداه بالمعطوف عليه
وان تعطف شمع نظرا الى بعدتها به وترضية عنه **قوله**
والفرق بين ثم وصح بعد الترتيب في الترتيب بالمهلة
من وجهين بل من ثلثة اوجه بالنها ما تقدم من ان المهلة
في صحاق **قوله** على راجع اليهم على وزن العلامة جمع راجع
لمن ليس له ظهور يسر كذا في المقام **قوله** هكذا في بعض
الشروط وكرر الرض في تحت حتى اجارة انه لا يكون في
العاطف يكون المعطوف غير الجوز الا جز من الملائق له
وكانه لم يذكره الشرخ في هذا المقام فتمسك ببعض
الشروط وقوله ومن هذا ظاهره رد على الطوائف الهندية
محل نظرا لانه وان لا يصح على حقيقتي الرض تخفيف الجوز
حكما بقوله تحت البارة حتى الصبار فانه لا يصح دخول

صه

حتى العا طفة على الملائق للجوز او الملائق في حكم الجوز ولكن لا يكمل
في جعل الجوز اعم من الجزا حقيقة او حكا ولا استغناء عنه
لانه قال الرض في تحت حتى اجارة ان ما بعد العا طفة يجب
ان يكون جزا مما قبله فوضعت العوم حتى زيدا او غيره
بالاشتراط فوضعت بين السدادات حتى عبيد على انه يمكن ان
يقال لا يصح دخول حتى على الصبار عطف على المهلة باعتبار
ان يلائق الجزا الاصحح منها الرض ويصح باعتبار انه صار
بجزا من الجزا للمهلة كقوله خذطه بالليل في النوم في اجارة
المهلى فلا منافات بين لقي الرض وتخصيها للمهلى فخره
ثم ما ذكره وجه لعدم دخول حتى على الملائق **قوله** مستغن
عنه لانه اذا كان دخول حتى على الجزا الاضعف او الاقوى
لتفيد بعطف الجزا على الكل المختص للمهلى برة قوية او
ضعف بحيث صار معا بالساير الاجزاء خارجا عن الكل
لا يصح ان يدخل على الغير **قوله** لان عطف غير الجزا على
الكل لا يفيد القوة والضعف **قوله** لاصول المومنين اتقى
المص في هذا المقام ما قلنا لا بد منه فلم يقل اول الامور
غير نظرا في هذا الكتاب قال الكلام ما تضمنه كالتامين اذا
تنازع الفعلان **قوله** الا غير معان عند التمسك بقدر
اول السكاة والتفصيل في التفسيرات واللامهام